

فضيحة باركليز-غدا-محاكمة-مصرفيين بسبب رشى-حمد-بن-جاسم



تبدأ اليوم الاثنين في العاصمة البريطانية لندن جلسات محاكمة جنائية رفيعة المستوى لـ3 من كبار المسؤولين التنفيذيين السابقين في بنك باركليز بسبب ممارسات غير قانونية شملت الاحتيال ودفع عمولات سرية ورشاوى لرئيس الوزراء القطري السابق، حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، مقابل حصول البنك البريطاني على مليارات الجنيهات من صندوق الثروة السيادي القطري في محاولة لتجنب إنفاذ خطة إنفاذ أعدتها الحكومة البريطانية إبان الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

كلا من روجر جنكنز، المدير السابق لبنك باركليز في SFO وتشمل قائمة المدعى ضدهم من قبل مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الكبرى الشرق الأوسط، وتوماس كالاريس، رئيس إدارة الثروات السابق، وريتشارد بوث الرئيس السابق لإدارة المؤسسات المالية الأوروبية في باركليز. وينكر المتهمون الثلاثة ارتكاب أي مخالفات

SFO تحد كبير لمكتب

كما تعد القضية مثالا نادرا على الملاحقة الجنائية لكبار المصرفيين في أحد البنوك العالمية، بسبب سلوكهم خلال أزمة الائتمان منذ أكثر أمام منتقديه، الذين سبق أن اتهموه بالفشل في ملاحقة كبار المسؤولين التنفيذيين والشركات، في SFO من عقد. وتمثل القضية تحديا لمكتب إلى كيان SFO قضية جنائية ضد باركليز و4 من كبار المصرفيين عام 2017، وذلك بعد شهر واحد من تعهد حزب المحافظين الحاكم لتحويل أوسع لمكافحة الجريمة

تبرئة الرئيس التنفيذي

وفي حزيران/يونيو، تمت تبرئة جون فارلي، الرئيس التنفيذي السابق لباركليز، الذي كان على رأس قائمة المدعى عليهم في القضية ذاتها، ضد بنك SFO بعد أن قضت المحكمة بعدم وجود أدلة كافية ضده. كذلك رفضت المحكمة العام الماضي الإجراءات الجنائية التي اتخذها باركليز في دعوى سابقة

عمولات سرية ورشاوى لحمد بن جاسم

كبار المسؤولين السابقين بالتأمر لدفع 322 مليون جنيه إسترليني كعمولة سرية لصندوق الثروة القطري، ول كبار SFO ويتهم مكتب المسؤولين في الصندوق السيادي القطري، الذي كان يترأسه رئيس الوزراء القطري السابق، وشركة "تشانلنجر يونيفرسال ليميتد"، التي ثبت ملكيتها لحمد بن جاسم وأسرته في أحد الملاذات الآمنة، مقابل تأمين قيام قطر وآخرين بالمشاركة في شراء أسهم بنك باركليز، بقيمة

ومنحت هذه الممارسات لبنك باركليز، كواحد من عدد قليل من البنوك البريطانية الكبرى للنجاة من الأزمة المالية آنذاك دون الحاجة إلى مساعدة حكومية مباشرة.

قائمة الاتهامات

على معلومات لم يتم الإفصاح من قبل باركليز للسوق وباقي المستثمرين من خلال المستندات العامة، SFO وتعتمد الحجة القانونية لمكتب مثل النشرات واتفاقيات بيع الأسهم، التي حددت الرسوم والعمولات، والتي دفعها بنك باركليز للمستثمرين، وعلى رأسهم حمد بن جاسم

وتشمل الاتهامات الموجهة إلى كل من جنكنز (64 عاما)، وكالاريس (63 عاما)، وبوث (60 عاما)، التآمر لارتكاب عمليات احتيال عن طريق التمثيل الخاطئ، حيث عمد المتهمون إلى توقيع اتفاق استشارات اقتصادية صوري لتمير العمولات السرية والرشاوى إلى حمد بن جاسم وبعض الجهات الاستثمارية في قطر.

كذلك يواجه المدعى ضددهم اتهاما بالتآمر مع المدير المالي السابق كريس لوكاس، الذي تم إعفاؤه من المحاكمة لظروفه الصحية، لتدوين بيانات مزورة عمدا في وثائق ومستندات رسمية بغرض الربح أو لتعريض الآخرين للخسارة